

Distr.: General
26 September 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المرحلي السادس عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إطلاعه بانتظام على تطورات الحالة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واتفاقي لينا - ماركوسي وبريتوريا. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في عملية السلام منذ تقديم تقريره المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/398) إلى مجلس الأمن. وخلال تلك الفترة، تلقى المجلس أيضاً التقارير نصف الشهرية، التي أعدها فريق الرصد المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث، والمؤلف من ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

ثانياً - عملية السلام

٢ - من المؤسف أنه منذ تقديم تقريره السابق إلى مجلس الأمن لم يُحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ أحكام اتفاق بريتوريا المتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار (S/2005/270، المرفق الأول) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كما اتسعت الهوة الهائلة في مواقف الأطراف. وفي محاولة لتنشيط عملية السلام، عقد وسيط الاتحاد الأفريقي، تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، اجتماعاً مع الأطراف الإيفوارية في بريتوريا يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، ركز على إزالة ما تبقى من عقبات أمام التنفيذ الكامل لاتفاق بريتوريا. وأسفر الاجتماع، الذي ضم الرئيس لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار؛ وسيدو ديبارا، رئيس وزراء كوت ديفوار؛ وهنري كونان بيدبي، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار؛ والحسن أوتارا، رئيس تجمع

الجمهوريين، وغيوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، عن توقيع إعلان في ٢٩ حزيران/يونيه بشأن تنفيذ اتفاق بريتوريا المتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار.

٣ - وإضافة إلى إعادة تأكيد أهمية التحرك بسرعة نحو إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت الأطراف في هذا الإعلان على أنه ينبغي أن يُفرغ من عملية تفكيك الميليشيات وتجريدها من السلاح بحلول ٢٠ آب/أغسطس، وأن تقوم اللجنة الثلاثية المؤلفة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب رئيس الوزراء الإيفواري، ووساطة الاتحاد الأفريقي، بتحديد ما يلزم من التدابير الإضافية للتعميل بسير العملية. وفيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، اتفقت الأطراف على أن يعقد رئيساً أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة اجتماعاً في ٧ تموز/يوليه لوضع الصيغة النهائية للجدول الزمني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقرر بدؤها بحلول نهاية تموز/يوليه.

٤ - ودعت الأطراف أيضاً الجمعية الوطنية إلى اعتماد التعديلات التي يلزم إدخالها بحلول ١٥ تموز/يوليه على القوانين المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة، وتمويل الأحزاب السياسية، والجنسية، والهوية، ولجنة حقوق الإنسان، والصحافة المطبوعة والاتصالات السمعية البصرية. ومن شأن عدم القيام بذلك السماح للوسيط بالبت فيما ينبغي أن يتخذه الرئيس غباغبو من "التدابير الاستثنائية" لكفالة اعتماد التعديلات.

٥ - وأخيراً اتفق الموقعون على الإعلان على أن يفرض الاتحاد الأفريقي الجزاءات المناسبة على الأطراف التي لم تنفذ اتفاق بريتوريا والتي عرقلت عملية السلام. واتفقت أيضاً على أن يوصي الوسيط، في مثل هذه الحالات، بأن يفرض مجلس الأمن التدابير المحددة الهدف المنصوص عليها في القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

ثالثاً - تنفيذ اتفاق وإعلان بريتوريا

الإصلاحات التشريعية

٦ - على إثر توقيع الإعلان، أحرز قدر من التقدم صوب تنفيذ الإصلاحات التشريعية المتوخاة في اتفاقي لينا - ماركوسي وبريتوريا. وفي ١٠ تموز/يوليه، وإدراكاً من الرئيس مبيكي بأن الجمعية الوطنية لن تسمح باعتماد القوانين المعدلة في موعدها نظراً لاستمرار ممانعة حزب الأغلبية وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية، طلب الرئيس مبيكي رسمياً إلى الرئيس غباغبو استخدام سلطاته الاستثنائية بموجب المادة ٤٨ من دستور كوت ديفوار، لكفالة اعتماد القوانين المعدلة في غضون المهلة الزمنية المنصوص عليها في الإعلان. وفي

١٥ تموز/يوليه، واستجابة لطلب الوسيط، وقع الرئيس مجموعة من المراسيم التي أصدر بموجبها الصيغ المنقحة للقوانين المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة، والجنسية، والهوية، ولجنة حقوق الإنسان، والصحافة المطبوعة والاتصالات السمعية البصرية.

٧ - غير أن القوى الجديدة وأعضاء مجموعة أحزاب المعارضة السبعة، أبدوا تحفظات قوية إزاء عدة نصوص منقحة، بدعوى أنها لا زالت غير مطابقة نصا وروحا لاتفاق لينا - ماركوسي. وفي رسالة موجهة إلى الوسيط مؤرخة ١٢ آب/أغسطس، لخص رئيسا الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين اعتراضاتهم على القوانين المعنية. وأوضح بوجه خاص أن القانون المعدل المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة لم ينص على تمثيل القوى الجديدة في أجهزتها الفرعية ولم يؤكد أسبقية اللجنة الانتخابية المستقلة على المعهد الوطني للإحصاءات في العملية الانتخابية. وأشار أيضا إلى أن قانون الجنسية في صيغته الجديدة لا يزال يحرم فئات معينة من السكان من حقوقها، في حين أن القانون المتعلق بالهوية جاء بمعايير جديدة لم ترد في أي من الاتفاقات المبرمة. وأثارت القوى الجديدة اعتراضات مماثلة في رسالة مستقلة موجهة إلى الوسيط مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه، وفيها أعلنت أيضا أنها لن تعين ممثلها في اللجنة الانتخابية المستقلة حتى يستجاب لشواغلها.

٨ - وفي ضوء تلك الشواغل، وجه الوسيط في ١٦ آب/أغسطس رسالة إلى الرئيس غباغبو يوضح فيها آراءه بشأن جوانب مختلفة من القوانين التي أثير حولها الجدل. وفي ٢٩ آب/أغسطس، استخدم الرئيس غباغبو من جديد السلطات الاستثنائية المخولة له بموجب المادة ٤٨ من دستور كوت ديفوار ليصدر الصيغ الجديدة للقانون المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الجنسية وقانون التجنس، بحيث أصبحت تتماشى مع اتفاق لينا - ماركوسي. غير أن الجدل الدائر حول العملية السياسية لا يزال مستمرا. وردا على بيان من نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، عزيز باهاد، يحمل قوات المعارضة تبعه عرقلة عملية السلام، أعلنت القوى الجديدة في ١ أيلول/سبتمبر أنها لن تتعامل بعد ذلك التاريخ مع وساطة الاتحاد الأفريقي بدعوى أنها متحيزة للرئيس غباغبو، ودعت رئيس الاتحاد الأفريقي، أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، إلى تحديد أفضل السبل للمضي قدما في عملية السلام. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، كرر الأمين العام للقوى الجديدة، غيوم سورو، رفض حركته لوساطة الاتحاد الأفريقي. وأعلن أيضا أنه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لن يبقى الرئيس غباغبو رئيسا للجمهورية، بل سيصبح "مواطننا عاديا"، وطلب إلى الجهات المعنية كافة أن تعمل سوية لإنشاء حكومة انتقالية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٩ - وفقا لإعلان بريتوريا، اجتمع رئيسا أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة، في ياموسوكرو في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه لمناقشة الجدول الزمني الجديد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأسفر الاجتماع عن اعتماد جدول زمني في ٩ تموز/يوليه ينص على بدء التجميع الأولي للقوات بالثكنات في ٣١ تموز/يوليه، وهي الفترة التي سيتم خلالها تحديد هوية المقاتلين، أما نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم فعليا فسيجري في الفترة بين ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وربط الاجتماع أيضا ربطا مباشرا بين تنفيذ مختلف مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأحكام الرئيسية الأخرى في إعلان بريتوريا، بما في ذلك اعتماد القوانين المنقحة، وإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة المعاد تشكيلها وتفكيك الميليشيات وتجريدتها من السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، قرر إنشاء لجنة مشتركة لإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، وهي لجنة شكلت فيما بعد في ٣٠ تموز/يوليه. غير أن رئيس أركان القوى الجديدة أعلن في ٣١ تموز/يوليه أن التجميع الأولي بالثكنات لن يبدأ في ذلك اليوم، مؤكدا أن الرئيس غباغبو أصدر عدة قوانين في ١٥ تموز/يوليه لا تتماشى تماما مع اتفاق لينا - ماركوسي.

١٠ - وفي الوقت نفسه، استمر بذل الجهود لإصلاح مواقع نزع السلاح. ووفقا لما ذكره مكتب رئيس الوزراء، تم بالفعل حتى ٢٦ آب/أغسطس إصلاح خمسة من أصل تسعة مواقع نزع السلاح في الشمال، وخمسة من أصل ستة مواقع في الجنوب.

تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها

١١ - لا يزال الوجود النشط لميليشيات ذات انتماء عرقي ونابعة من المجتمع المحلي يشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد، الذي كان خلال الأشهر الأخيرة مسرحا لصدامات عنيفة بين مجموعات عرقية. وعلى إثر توقيع إعلان بريتوريا، أحرز قدر من التقدم صوب تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها، رغم أنه لم يُفكك أي منها بحلول الموعد النهائي وهو ٢٠ آب/أغسطس، حسب المنصوص عليه في إعلان بريتوريا. وفي ١٦ آب/أغسطس، أعلنت ثلاث ميليشيات مسلحة تعمل في الغرب، وهي التحالف الوطني لشعب "الوي"، واتحاد الوطنيين للمقاومة في الغرب الكبير، وجبهة تحرير الغرب الكبير، أنها ستبدأ في تسريح ٢٠٠٠ فرد ونزع سلاحهم في ٢٤ آب/أغسطس في غيغلو. وفي ١٧ آب/أغسطس، تم أيضا تفكيك ميليشيا غير مسلحة تعرف باسم قوة تحرير الشعب في منطقة أبوجو بأيدجان. وجرت مراسم تفكيك عدد من الميليشيات الناشطة في الجزء الغربي من البلد بحضور السلطات الإيفوارية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووساطة

الاتحاد الأفريقي في تولبلو يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس، وفي بيهي في ٣٠ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر، سجل ٨٠٠ ٤ فرد من الميليشيات في هذه العملية، رغم أنه لم تجمع أي أسلحة حتى الآن.

١٢ - ورغم إحراز هذا التقدم، فإن الصعوبات التي واجهت التعامل مع عملية تفكيك الميليشيات تُبين ضرورة وضع استراتيجية سياسية أكثر حزماً لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، يتوخى إدراج ٢٠٠٠ فرد من الميليشيات في الغرب في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن يستفيد آخرون من برامج بديلة لإعادة الإدماج.

أمن وزراء حكومة المصالحة الوطنية

١٣ - يواصل الفريق الفرعي المعني بالأمن التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفير الحماية لوزراء حكومة المصالحة الوطنية والموقعين على اتفاق لينا - ماركوسي. وفي الوقت نفسه، وضعت الوساطة خطة لحماية الأمين العام للقوى الجديدة، غيوم سورو، بغية تيسير عودته إلى أبيدجان. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في خطة شاملة لحماية المرشحين للانتخابات الرئاسية المنتهية إلى المعارضة، بمن فيهم السيد بيدبي الذي عاد إلى كوت ديفوار في ١١ أيلول/سبتمبر، والسيد واتارا. وطلب كل من السيدين بيدبي وواتارا في رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس موجهة إلى الرئيس مبيكي، أن تقوم حكومة جنوب أفريقيا بتدريب عشرين فرداً آخرين من الحرس الشخصي يتم انتقاؤهم بعناية لينضموا إلى فريق متكامل يتألف من عناصر من الفريق الفرعي المعني بالأمن التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى ١٣٥ ضابطاً من قوة الدرك الإيفواري وعناصر القوى الجديدة الذين تلقوا التدريب على الحماية المشددة من حكومة جنوب أفريقيا. وشددوا أيضاً على ضرورة تزويد الحرس الشخصي بالأسلحة والمعدات اللازمة للنهوض بمهامهم بفعالية، وأشاروا إلى أن الحكومة الإيفوارية لم تبين بوضوح حتى الآن الطريقة التي ستمول بها هذه الترتيبات.

١٤ - وفي الوقت نفسه، وعلى إثر اقتحام محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفواريين من قبل الوطنيين الشباب في ٢٤ تموز/يوليه، وافقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضاً على توفير الأمن للمدير الإداري لهذه المحطة. بيد أن من المهم التذكير بأنه، فيما عدا تدابير بناء الثقة هذه، تظل الحكومة الإيفوارية هي المسؤولة عن ضمان سلامة وأمن مواطنيها. وفي ٦ أيلول/سبتمبر هاجمت جماعة من الوطنيين الشباب في أبيدجان عيسى دياكيت، وزير إدارة الإقليم. وخلال الهجوم، واجهت التعزيزات التي أوفدتها عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار دعماً للحراسة الأمنية المرافقة للوزير، العراقيّ التي أقامها الوطنيون الشباب وعناصرٌ مرتبطة بهم من المجتمع المحلي عن عمد، وتم تدمير عدد من المركبات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أدان ممثلي الخاص بشدة هذا الهجوم الذي يشكل ضربة قاسية للجهود التي تبذل حالياً لاستعادة الثقة بين الأطراف، ودعا الحكومة إلى بدء تحقيق فوري في هذا العمل العدواني غير المبرر.

رابعاً - إعادة إقرار الأمن

١٥ - في ٨ أيلول/سبتمبر، بلغ إجمالي قوام عملية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٤٣٠ ٦ فرداً، مقابل القوام المأذون به وهو ٧٠٩٠ فرداً، من بينهم ٢٠٠ من المراقبين العسكريين. ويعزى النقص إلى قرب وصول الفصيل المأذون به من كتيبة المشاة بموجب القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، الذي يتوقع وصوله إلى كوت ديفوار بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وقد نشرت بالفعل مجموعة متقدمة من هذه الكتيبة، وسرية من القوات الخاصة، في ياموسوكرو وأبيدجان. وإضافة إلى ذلك، تم الآن تحديد جهة ستساهم بقوات في وحدة الطيران ويتوقع نشر هذه القوة في كوت ديفوار بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القيام بمهامها وفقاً لولايتها المنقحة المحددة في قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥). وقد أعادت البعثة تقييم ما كُلفت به من عمليات في ضوء التعزيزات المحدودة المأذون بها بموجب القرار. وتبذل جهود دؤوبة لبناء الثقة بين السكان وتعزيز النوايا الطيبة بين الفصائل المتحاربة. ويستمر تسيير دوريات متنقلة معززة في منطقة الثقة بهدف الحيلولة دون نشوب القتال وزيادة تسليط الأضواء على وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حتى في المناطق النائية. وتعكف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تكييف انتشارها ترقباً لوصول التعزيزات وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما تعمل في الوقت نفسه على صقل خطط عملياتها للمساعدة في توفير أمن المناطق خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية.

١٧ - ولا تزال الحالة الأمنية في كوت ديفوار متقلبة ويتعذر التنبؤ بما ستؤول إليه. فاستمرار انتهاكات منطقة الثقة، التي تعزى أساساً إلى عناصر القوى الجديدة، ساهم في زيادة التوتر بين الأطراف. وفي تطور إيجابي، أحلت القوى الجديدة في ١٠ أيلول/سبتمبر منطقة هوبونتي الواقعة في منطقة الثقة، حيث كانت قد أقامت ثلاث نقاط تفتيش، وانسحبت إلى موقعها الأصلي في دانباكو، التي تقع خارج منطقة الثقة.

١٨ - وعلى إثر الهجمات التي استهدفت في أوائل حزيران/يونيه قريتي غيتروزون وبيتي دويكوي في غرب البلد، عززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وجودها في المنطقة وسيرت دوريات مشتركة مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. كما أن تعيين حكام عسكريين في هذا الجزء المضطرب من البلد ساهم أيضا في استتباب قدر من الأمن، مما أسفر عن عودة بعض المشردين داخليا إلى قراهم. وفي ٩ أيلول/سبتمبر قامت عملية الأمم المتحدة وجنود من قوات ليكورن، إلى جانب عناصر القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، في دويكوي بتأمين الإفراج عن زعيم ميليشيا التحالف الوطني لشعب "الوي" وأربعة من شركائه الذين كان قد احتجزوا كرهائن على يد جماعة تطلق على نفسها الوطنيون الشباب من شعب الوي في دويكوي.

١٩ - وفي غضون ذلك، واجهت الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة عراقيل شديدة جراء الزيادة الهائلة في حالات التعويق المتعمد لتنقل البعثة وعملياتها في مختلف أرجاء البلد. وبين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، زاد عدد الحالات التي أُعيقَت فيها تحركات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على يد القوات الحكومية والعناصر المرتبطة بها من السكان المحليين، ولا سيما الوطنيون الشباب بمقدار ثمانية أمثال. وزادت حدة التوترات بسبب البيانات المثيرة للمشاعر التي أدلى بها ضباط رفيعو المستوى من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. ومن ذلك على وجه خاص ما حدث في ٢٠ آب/أغسطس حين طالب رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الجنرال ماتياس دوي، برحيل الرئيس غباغبو، وهدد باللجوء إلى "جميع الوسائل الضرورية" إذا عجز المجتمع الدولي عن كفالة رحيله. وقبل ذلك، أصدر المتحدث باسم القوات المسلحة الوطنية سابقا، العقيد ياو ياو، عدة بيانات تكشف هوية أشخاص يُدعى أنهم شاركوا في عمليات فرقة الموت.

٢٠ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، شن مهاجمون مجهولو الهوية هجمات على مركزين للشرطة في مدينتي أنياما وأغبوفيل، في شمالي أيبيدجان، مما أسفر عن وقوع عدة إصابات في صفوف قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار. واستعادت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار السيطرة على مدينة أغبوفيل في اليوم التالي وألقت القبض على ٤٨ شخصا يدعى أنهم شاركوا في الهجمات. وفي ٢٤ تموز/يوليه، وعلى إثر الملاحظات المهيجة للمشاعر التي أدلى بها بعض الزعماء، بمن فيهم زعيم الوطنيون الشباب، بليه غوديه، منع جنود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى مدينة أغبوفيل الواقعة في ضواحي أيبيدجان، رغم إبرام اتفاق في وقت سابق بين قائد قوة عملية الأمم المتحدة ورئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، يقضي بأن تساعد قوة عملية الأمم المتحدة في احتواء الوضع في هذه

المنطقة. ومرة أخرى في ٥ آب/أغسطس، قام أفراد من السكان المحليين وبالأساس من الوطنيين الشباب، تدعمهم عناصر من قوات الدفاع والأمن بعرقلة بعثة لتقصي الحقائق أوفدتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أغبوفيل. كما مُنعت قوة ليكورن من الوصول إلى سان بيدرو يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس عندما حاولت إيصال إمدادات حيوية إلى الوحدة السنغالية في عملية الأمم المتحدة بكوت ديفوار. وفي ٦ آب/أغسطس، تعرضت عربة ممثلي الخاص للهجوم على يد جماعة من الوطنيين الشباب الذين نظموا تظاهرة أمام مقر قوة ليكورن.

٢١ - وفي ٨ آب/أغسطس، التقى ممثلي الخاص في كوت ديفوار بالرئيس غباغبو ليعرب له عن قلقه إزاء الإعاقة المتكررة لتحركات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملياتها بينما وجه قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رسالة إلى رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية يقترح فيها إنشاء آلية تنسيق بين القوات والعملية، بما في ذلك إعادة تشغيل خطوط الهاتف للاتصال المباشر على المستويين المركزي والإقليمي. وفي ١٠ آب/أغسطس، أصدر مكتب الرئيس بيانا صحفيا يدعو فيه جميع سكان كوت ديفوار إلى عدم إعاقة تحركات البعثة وعملياتها. إلا أنه في اليوم نفسه منعت جماعة من الوطنيين الشباب موظفي البعثة من عقد اجتماع مع السلطات المحلية في بلدة غاغونا الواقعة في غرب البلد. وفي ١١ آب/أغسطس، منع مراقبان عسكريان من التحقيق في حادث واضطرت قوات البعثة إلى إنقازهما بعد أن لحقت بمركباتهم أضرار كبيرة.

٢٢ - وفي ١٥ آب/أغسطس، وجه ممثلي الخاص في كوت ديفوار رسالة احتجاج رسمية تتضمن قائمة كاملة بالحوادث التي انطوت على إعاقة تحركات عملية الأمم المتحدة مذكرا الرئيس غباغبو بالتزامه بموجب اتفاق مركز القوات المبرم بين عملية الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار، والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لكفالة حرية تحركات البعثة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، دعا الرئيس غباغبو في خطاب بث على الصعيد الوطني جميع سكان كوت ديفوار إلى السماح للقوات المحايدة بالتنقل بحرية في جميع أنحاء البلد.

٢٣ - وبالرغم من أن الحالة الأمنية في شمال البلد كان هادئا نسبيا، فقد اغتيل بوحشية أحد أفراد الوحدة المغربية التابعة للعملية في ٣١ آب/أغسطس في بواكيه. ويجري التحقيق في ملابسات الحادث. علاوة على ذلك، أطلق معتدون مجهولو الهوية في ٩ أيلول/سبتمبر النار على دورية تابعة للعملية في بلدة تيببلا الواقعة في شمال البلد.

رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت عملية الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥)، بتسعين عملية تفتيش تتصل بالحظر المفروض على توريد الأسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمتمردين. ويجري رصد المطارات والموانئ الرئيسية للوقوف على أي عمليات نقل غير قانونية للأسلحة والمعدات. وأحيلت التقارير الشهرية والحالات الأكثر أهمية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. إلا أن معظم عمليات التفتيش التي اضطلعت بها البعثة لا تزال غير حاسمة. في غضون ذلك، عين خبير في مجال حظر الأسلحة لإسداء المشورة إلى البعثة بشأن كيفية تعزيز كفاءة أفرقة التفتيش المعنية بالحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٢٥ - كما واصل فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥) عمله وسيقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن النتائج التي توصل إليها.

خامسا - إعادة استتباب سيادة القانون، بما في ذلك وجود الشرطة وتوفير الدعم للسلطة القضائية

أعمال الشرطة

٢٦ - في ٨ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة ٤٦٤ من أفراد الشرطة من أصل قوام مأذون به مؤلف من ٧٢٥ فردا بمن فيهم ٣٧٥ فردا من المقرر نشرهم في وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥). وما زال النقص في عنصر شرطة البعثة يشكل مدعاة قلق هامة ويؤثر في قدرتها على الاضطلاع بالمهام المسندة إليها. وتبذل الجهود لتحديد دول مساهمة بإمكانها نشر أفراد شرطة ناطقين بالفرنسية ليقوموا بدور أساسي في الأشهر الحرجة المقبلة. في غضون ذلك، نشرت وحدات الشرطة المشكلة الأوليان في ٥ و ٢٢ آب/أغسطس على التوالي. وسيتم النشر الكامل للوحدة الثالثة في نهاية أيلول/سبتمبر. وسيتمثل الدور الأساسي لهذه الوحدات التي سيكون مقرها في أبيدجان وبواكيه ودالوا في تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها بالإضافة إلى المساعدة في بناء قدرات الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة على تدريب ٦٠٠ من عناصر الأمن المساعدين المحندين من صفوف القوى الجديدة الذين سينشرون، وفقا لاتفاق بريتوريا، إلى جانب قوات البعثة في الشمال وسيتولون مسؤولية

توفير الأمن حالما يبدأ إيواء القوى الجديدة في الثكنات. وقد بدأ تدريب العناصر المساعدين الـ ٦٠٠ في ١ آب/أغسطس في بواكيه بإرشاد من ضباط شرطة البعثة وعناصر الشرطة والدرك الذين كانوا تابعين للقوى الجديدة، فضلا عن موظفين مدنيين من أقسام أخرى من البعثة. وسيستغرق التدريب الأساسي على أعمال الشرطة ٤٥ يوما. وفي الوقت نفسه وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، شاركت شرطة البعثة أيضا في تدريب ٤٥٥ من أفراد الشرطة والدرك من كوت ديفوار، فضلا عن ٢٧٦ من أفراد الشرطة والدرك على الخدمة في مطار أبيدجان الدولي.

٢٨ - وأوقف عمل الدوريات المختلطة في أبيدجان المؤلفة من القوات المسلحة الوطنية والشرطة وهيئة الدرك الوطنية الإيفوارية وعناصر الشرطة والعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في نهاية تموز/يوليه بسبب ادعاء قوات الأمن الإيفوارية بعدم توافر الموارد البشرية اللازمة لمتابعة تسيير الدوريات. ويرجى استئناف هذا التدبير الهام لبناء الثقة في أقرب وقت ممكن.

٢٩ - وفي غضون ذلك، أعيقت جهود عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة الرامية إلى توفير المشورة لحكومة المصالحة الوطنية بشأن إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والمساعدة في استعادة أعمال الشرطة المدنية في جميع أنحاء البلد، وذلك بسبب الموقف غير المتعاون للسلطات المحلية، والافتقار إلى خطة إصلاح شاملة لقوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار، وعدم وجود اتفاق بين الأطراف الإيفوارية بشأن نشر أفراد شرطة ودرك كوت ديفوار في الشمال.

نظام العدالة

٣٠ - إن الافتقار إلى نظام عدالة فعال في الشمال وفي منطقة الثقة يظل مدعاة قلق هامة. وفي إطار محاولة لتعزيز قدرة عملية الأمم المتحدة على معالجة ظاهرة ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة في منطقة الثقة، وضعت العملية إجراءات لتسليم الأشخاص الذين تلقي القبض عليهم العملية أو قوات ليكورن لارتكابهم جرائم خطيرة في منطقة الثقة إلى السلطات المحلية. وتساعد عملية الأمم المتحدة أيضا المؤسسات القضائية الإيفوارية في معالجة مسألة الافتقار إلى المحاكم في الشمال وفي منطقة الثقة وما يترتب على ذلك من آثار في العملية الانتخابية. وتظل ظروف العمل غير المستقرة والافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بمركز القضاة والفساد تقوض كفاءة السلطة القضائية واستقلالها وحيادها.

السجون

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت عملية الأمم المتحدة بزيارات متكررة للسجون في دالوا، وبوافل، وأدزوب، وبوندوكو، وأبنغورو، وأبواسو، وبسام، وأغبوفيل، وأبيدجان. ويظل الافتقار إلى ما يلزم من رعاية صحية وتغذية، وسوء حالة الهياكل الأساسية للسجون مدعاة قلق بالغ. علاوة على ذلك، لا يُفصل القُصّر دائما عن الراشدين ولا يزال بعض المسجونين عرضة لفترات مطولة من الاحتجاز قبل المحاكمة تكون مدتها أحيانا عشر سنوات. وفي غضون ذلك، تقوم عملية الأمم المتحدة تدريجيا بتعزيز قدراتها في مجال الرصد والدعوة في جميع أنحاء البلد وتواصل تقديم التوصيات إلى السلطات المعنية لتحسين ظروف الاحتجاز.

حماية حقوق الإنسان

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تدهور حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وقامت عناصر من قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوى الجديدة وميليشيات مرتبطة بهما على نطاق واسع ودون أي عقاب بعمليات احتجاز ذات دوافع سياسية واحتجاز تعسفي وارتكبت أعمال قتل خارج نطاق القانون واغتصاب ومصادرة ممتلكات خاصة وتخويف قادة المعارضة وأتباعهم. ومما يدعو إلى القلق بصورة خاصة وقوع حوادث انتهاكات لحقوق الإنسان بدوافع عرقية من قبيل جرائم القتل، والاعتصاب وتدمير المنازل التي ارتكبتها أيضا ميليشيات ذات انتماء عرقي ونابعة من المجتمعات المحلية.

٣٣ - وزارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور، كوت ديفوار في الفترة من ٦ إلى ٩ تموز/يوليه في إطار جولة في بلدان غرب أفريقيا. وخلال زيارتها، التقت بالرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديوارا وعدد من الوزراء، فضلاء عن قادة المعارضة في أبيدجان وقادة القوى الجديدة. وجمعت أيضا شهادات عديدة عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها عناصر من قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوى الجديدة. وأعربت المفوضة السامية عن قلقها إزاء استمرار انتشار الانتهاكات وثقافة الإفلات من العقاب السائدة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في منطقة الثقة، وتآكل سيادة القانون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والقوى الجديدة. ويجري وضع خطة عمل لكفالة متابعة فعالة للمسائل التي أثارها المفوضة السامية.

٣٤ - وتواصل عملية الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان عن كثب في جميع أنحاء البلد. ويرد تقييمها في التقارير التي تصدر مرتين في الشهر، وهي ممارسة ساهمت في إرهاف الوعي بمشاكل حقوق الإنسان.

سادسا - إعادة بسط سلطة الدولة واستعادة الخدمات الأساسية

٣٥ - منذ تقديم تقرير الأخير، اتخذت بعض الخطوات الملحوظة لإعادة بسطة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وأوفدت اللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة نشر الإدارة عدة بعثات إلى المناطق التي تحتلها حاليا القوى الجديدة. نتيجة لذلك، وافقت القوى الجديدة على إعادة نشر أفراد من الخدمة المدنية مشردين داخليا من قطاعي التعليم والصحة في أقرب وقت ممكن. وبناء على ذلك، اضطلعت كل من الوزارتين بتعداد لجميع أفراد الخدمة المدنية المشردين في تموز/يوليه. وتجري اللجنة الوطنية تقييما للهيكل الأساسية العامة التي تحتاج إلى إصلاح عاجل لكفالة إمكانية عودة أفراد الخدمة المدنية إلى مناطق اضطلاعهم. مسؤولياتهم. وتقوم البعثة بالعمليات اللوجيستية وتوفر أشكال دعم أخرى لهذه الجهود من أجل كفالة استعادة الخدمات الصحية والتعليمية في جميع أنحاء البلد قبل موعد الانتخابات الوشيك.

سابعا - الانتخابات

٣٦ - تظل هناك عقبات هامة تعوق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في كوت ديفوار. والخلاف حول القوانين التي أصدرها الرئيس غباغبو في ١٥ تموز/يوليه أدى من جديد إلى تأخير إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة التي سيعاد تشكيلها. نتيجة لذلك، لم تتوافر المعايير المرجعية الرئيسية للعملية الانتخابية مثل نشر السجل المؤقت للناخبين الذي يقضي قانون الانتخابات بنشره قبل ثلاثة أشهر على الأقل من يوم الاقتراع. ويدعو عدم استقرار الحالة الأمنية إلى التشكيك في جدوى إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني الذي يحدده دستور كوت ديفوار.

٣٧ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أعلنت عن اعترامي تعيين أنطونيو مونتيرو، من البرتغال، ممثلي السامي للانتخابات في كوت ديفوار. وبعد تعيينه، قام الممثل السامي، الذي كلف بالتحقق بالنيابة عن المجتمع الدولي من أن جميع مراحل العملية الانتخابية توفر الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كوت ديفوار تتسم بالحرية والتزاهة والشفافية، بزيارة البلد في الفترة من ٨ إلى ١٨ آب/أغسطس والتقى الممثل السامي خلال زيارته بطائفة عريضة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية، والقوى الجديدة، والأحزاب السياسية، والأوساط الدبلوماسية ومختلف أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وخلال زيارته، نجح الممثل السامي في الحصول على ضمانات من القوى الجديدة ومجموعة أحزاب المعارضة السبعة تفيد بأنها ستعين ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة دون مزيد من التأخير. بالإضافة إلى ذلك، في ١٦ آب/أغسطس التقى الممثل السامي، برفقة ممثلي الخاص في كوت ديفوار،

بوسيط الاتحاد الأفريقي في بريتوريا لمناقشة العقوبات المتبقية أمام إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، لا سيما استمرار الخلاف بشأن القوانين التي اعتمدها الرئيس غباغبو في ١٥ تموز/يوليه والتي تلتها صيغة منقحة للقوانين أصدرها الرئيس غباغبو في ٢٩ آب/أغسطس.

٣٨ - إلا أنه في ٢٥ آب/أغسطس أعلنت القوى الجديدة انه لا يمكن إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر نظرا لعدم توافر الظروف اللازمة، بما في ذلك تحديد هوية جميع سكان كوت ديفوار على الصعيد الوطني، وأضافت أنه من الضروري تحقيق انتقال سياسي. وأكد البيان من جديد استعداد القوى الجديدة لتعيين ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة رهنا بالوفاء ببعض الشروط، بما في ذلك مشاركة القوى الجديدة في الأجهزة المحلية للجنة الانتخابية المستقلة واستبعاد المعهد الوطني للإحصاءات من العملية الانتخابية.

٣٩ - وبالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية، يمثل تمويل العملية الانتخابية أيضا مدعاة قلق بالغ. وسيكون من الصعب الانتهاء من وضع ميزانية الانتخابات في صيغتها النهائية إلى أن يتم إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة. إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى وجود فجوة هائلة في التمويل تقدر بحوالي ٣١ مليون دولار. وسيكون من الضروري جدا الحصول على الدعم المالي من المجتمع الدولي لتحقيق نجاح العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، سيكون أيضا من الضروري أن توفر الجهات المانحة دعما للممثل السامي.

ثامنا - تعزيز السلام ومكافحة وسائط الإعلام التي تحرض على الكراهية والعنف

٤٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت وسائط الإعلام في كوت ديفوار وخصوصا تلك التابعة للحزب الحاكم دون انقطاع حملة تحريض على العنف والاستبعاد والتعصب، والدعوة إلى استئناف الصراع المسلح. وفي أعقاب أعمال القتل التي وقعت في دويكويه في حزيران/يونيه والأحداث التي وقعت في أنياما وأغبوفيل في تموز/يوليه، قامت وسائط الإعلام بحملة متعمدة للمساس بمصادقية عملية الأمم المتحدة مستهدفة بعض الأشخاص في القيادة العليا للبعثة ومتهمة البعثة بالتحيز.

٤١ - وجرى خلال تلك الفترة عدد من المحاولات للحد من حرية الصحافة والحصول على المعلومات. وفي ٢٤ تموز/يوليه، قامت جماعة من الوطنيين الشباب بدعم قدمه أفراد من قوات الأمن والدفاع لكوت ديفوار باستخدام القوة لوقف بث البرامج العادية للإذاعة والتلفزيون الإيفواريين في أبيدجان لبث بيان من زعيمهم شارل بليه غوديه. وفي غضون

ذلك، ظلت عملية الأمم المتحدة تستلم تقارير عن قيام أفراد من قوات الأمن بمصادرة صحف المعارضة وإتلافها وضرب الصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، علقت اللجنة الوطنية للاتصالات السمعية البصرية بث برامج إذاعة فرنسا الدولية على الموجات المتوسطة في كوت ديفوار منذ ١٥ تموز/يوليه. وترصد عملية الأمم المتحدة عن كثب أعمال التحريض على الكراهية والعنف في وسائل الإعلام الإيفوارية وتقدم تقارير شهرية إلى مجلس الأمن وستواصل تعزيز عملية رصد وسائل الإعلام والقدرة على التحليل في الفترة التي تسبق الانتخابات.

٤٢ - وعززت عملية الأمم المتحدة جهودها لإرهاب وعي الجمهور الإيفواري بولاية البعثة وأهدافها في محاولة للتصدي للحملة التي تشن حاليا للمساس بمصداقية البعثة. وفي الوقت نفسه، قامت إذاعة عملية الأمم المتحدة للبث على موجات متوسطة بتوسيع نطاق تغطيتها في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة حيث تم توفير الترددات. وكتطور إيجابي، زودت الحكومة الإيفوارية إذاعة عملية الأمم المتحدة بترددات إضافية للبث في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

تاسعا - التحديات الإنسانية والمنظورات الاقتصادية والاجتماعية

الحالة الإنسانية

٤٣ - إن الحصول المحدود على الخدمات الاجتماعية الأساسية له تأثير خطير على فئات السكان الأكثر ضعفا. والحالة مدعاة قلق خاص في شمال البلد وغربه. وبالإضافة إلى وجود نقص حاد في المياه في الشمال، أدى الافتقار إلى الصيانة والإفراط في استغلال منشآت المياه إلى تدهور نوعية المياه في بعض المناطق الحضرية، مما يشكل خطرا محتملا على صحة السكان المحليين. وتشير دراسة أجريت بتكليف من لجنة الصليب الأحمر الدولية وتمويل من الاتحاد الأوروبي إلى أن نسبة مئوية كبيرة من عينات المياه المحللة في عدة بلدات غير صالحة للاستهلاك البشري وأن سبعة في المائة من هذه العينات ملوثة بصورة خطيرة من جراء وجود مواد مهددة للحياة مثل تلك المسببة لحمى التيفويد والزحار.

٤٤ - وفي بعض المناطق، تزيد قلة الأمطار من مشكلة انعدام الأمن الغذائي إذ تعرض موسم الزراعة للخطر وتسبب زيادة سريعة في أسعار الأغذية الأساسية. ويعوق القدرة على مساعدة الأعداد المتزايدة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في مراكز التغذية الافتقار إلى موظفي الرعاية الصحية المؤهلين الذين هرب معظمهم إلى الجنوب. وبالرغم من جهود الوكالات الإنسانية والجهات المانحة، يقدر أن ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ طفل، معظمهم

فتيات، منعوا من الحصول على التعليم الابتدائي خلال السنوات الثلاث السابقة بسبب الافتقار إلى المدرسين وتدهور الأحوال المعيشية. إلا أنه في ٣١ آب/أغسطس لم يكن قد توافر إلا ٣٣,٣ في المائة من مبلغ ٣٦,٤ مليون الوارد في عملية النداء الموحد لصالح كوت ديفوار.

٤٥ - ويساور الوكالات الإنسانية قلق شديد إزاء ازدياد تعذر الوصول إلى السكان المتضررين والصعوبات التي تواجه في كفالة حماية المدنيين. ولا تزال إمكانيات الوصول إلى المناطق الحساسة محدودة بسبب القيود الأمنية أو العقبات الطبيعية مثل سوء حالة الطرق والجسور. ونظرا لعدم استقرار الحالة الأمنية، يبدو من غير المحتمل أن تتحقق في المستقبل القريب عودة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا يعتقد أنهم يقيمون في أبيدجان عند أسر مضيضة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زودت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية حوالي ١١٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في الغرب أساسا بالغذاء والمأوى والمياه والمرافق الصحية.

٤٦ - وفي غضون ذلك، سيشكل تعداد المشردين داخليا المقرر الانتهاء منه بحلول نهاية أيلول/سبتمبر أداة مفيدة لإيجاد الحلول في المستقبل ووضع خطط للعودة. وفي ٣١ آب/أغسطس، عاد ما يزيد على ٢٩ ٠٠٠ لاجئ إلى أوطانهم، بمن فيهم ١١ ٧٢٤ لاجئا بمساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعاد حوالي ١٨ ٠٠٠ لاجئ بصورة تلقائية إلى ليريا. ولا يزال يوجد في البلد نحو ٤٠ ٥٦٠ لاجئا.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٤٧ - في حين قدر أن الناتج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار زاد بما يربو على واحد في المائة في عام ٢٠٠٤، فإن النمو الاقتصادي تباطأ في عام ٢٠٠٥ ويعزى ذلك أساسا إلى الأثر السلبي للأزمة التي حصلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبالرغم من الظروف المناخية المؤاتية، تراجع معدل إنتاج البن والكافكاو بنسبة تقدر بحوالي ٤٥,٨ في المائة و ٣١,٥ في المائة على التوالي، في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ بسبب عدد من العوامل منها انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية والسعر المحلي المنخفض المعروض على المنتجين المحليين. كما تراجع النشاط في القطاع الصناعي بنسبة ١,٥ في المائة بينما انخفض إنتاج النفط بنسبة ٣٦,٨ في المائة مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة. ومن ناحية أخرى، زاد إنتاج الغاز بنسبة ١٠,٢ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، وصلت نسبة التضخم إلى ثلاثة في المائة مقابل ١,٣ في المائة خلال الفترة نفسها في عام ٢٠٠٤. ولا يزال للأزمة تأثير سلبي هام أيضا على اقتصادات البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٤٨ - وفي غضون ذلك، تظل كوت ديفوار بلدا يُشك في إمكانية تحصيل الديون المستحقة عليه للبنك الدولي. وفي هذا الصدد، أوفد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعثة مشتركة إلى كوت ديفوار في أوائل أيلول/سبتمبر لتحديد الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة لاستئناف المعونة المالية. وأشارت البعثة إلى أن الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي في شكل ترتيب يتخذ في فترة ما بعد انتهاء الصراع مرهون بأن تسيطر الحكومة فعليا على معظم الإقليم الوطني وأن تدفع متأخراتها للبنك الدولي بغية السماح بالمضي قدما في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإتمام مرحلة نزع السلاح في إطار هذه العملية.

عاشرا - نوع الجنس

٤٩ - واصلت عملية الأمم المتحدة الاطلاع بأنشطة التدريب في مجال إرهاف الوعي بالمسائل الجنسانية لصالح الأفراد العسكريين وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين، بجملة وسائل منها بث أسبوعي لبيانات توعية بشأن مختلف المسائل المتصلة بنوع الجنس. وفي هذا الصدد، تم تدريب ٢٠٥ موظفين منذ حزيران/يونيه الماضي. وساهمت عملية الأمم المتحدة في إدماج احتياجات المرأة في عملية التخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إلا أنه بالرغم من طلبات متكررة، لم يزود البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج البعثة حتى الآن بعدد النساء المشتركات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويظل ذلك أمرا حساسا بالنسبة لأغراض التخطيط واللوجستيات. وفي غضون ذلك، تعمل البعثة بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على وضع استراتيجية للاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات الملحة للفئات الأكثر ضعفا. وإثر ورود عدة تقارير عن حالات اغتصاب وازدياد العنف ضد المرأة، أعدت عملية الأمم المتحدة حلقة عمل لتدريب المديرين في مجال العنف المتصل بنوع الجنس. وتقيم البعثة اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الرابطة النسائية والمنظمات غير الحكومية الدولية بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٠ - واصلت إدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة البعثة، ونفذت برامج دعوة للحد من مخاطر إصابة القائمين بحفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو نقلهم إياه. وتُنفذ العديد من الأنشطة الرامية إلى الحد من المخاطر، بما فيها تدريب المثقفين الأقران وتوفير المشورة والفحص على نحو طوعي وسري. ومنذ أيار/مايو

٢٠٠٥، جرى توعية ٣٠٨ ١ من أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتدريب ١٤٢ من المثقفين الأقران.

٥١ - وأقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في غضون ذلك، شراكات مع أكثر من عشر منظمات ووكالات وطنية ودولية من أجل توفير موارد تعليمية ومالية وبشرية. وأقامت البعثة أيضا علاقة شراكة مع شبكة مؤلفة من أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية محلية بهدف توسيع نطاق التوعية التي تقوم بها العملية في أوساط المجتمع المضيف.

ثاني عشر - حماية الأطفال

٥٢ - يجرى بالتزامن مع إيفاد مستشار في مجال حماية الأطفال إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في منتصف حزيران/يونيه، تطوير استراتيجية لإدماج مسائل حماية الأطفال في أنشطة البعثة. وأنشئت فرقة عمل للحماية، ضمت وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، من أجل تجميع المعلومات، وتحديد مواطن الضعف الرئيسية وتقديم التقارير في وقتها. وبدأ تدريب القائمين بحفظ السلام في مجال حماية الأطفال في آب/أغسطس.

٥٣ - وأكدت زيارة تقييم ميداني اضطلعت بها العملية بالاشتراك مع اليونيسيف والبرنامج الوطني لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشركاء من المنظمات غير الحكومية، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه في غربي وشمالي البلد استمرار استخدام الجنود - الأطفال، في غيغلو، من قبل مجموعات الميليشيات الموالية للحكومة، وفي كورهوغو، من قبل القوى الجديدة. وفي تلك الأثناء، يجرى تعبئة الموارد، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل رد الاعتبار وإعادة إدماج ما مجموعه ٥١١ من الجنود الأطفال، بينهم ٢٠٤ فتيات أخلي سبيلهن وسُلمن لليونيسيف من قبل قيادة القوى الجديدة.

٥٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا إبرام بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا، اتفاق تعاون متعدد الأطراف، في ٢٧ تموز/يوليه من أجل مكافحة الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا.

ثالث عشر - المسائل المتعلقة بالانضباط

٥٥ - واصل ممثلي الخاص بهمة، خلال الفترة قيد الاستعراض، تذكير جميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالمعايير الرفيعة المستوى للسلوك الشخصي المتوقعة منهم، استنادا إلى نشرتي بشأن التدابير الخاصة للحماية من ضروب الاستغلال الجنسي والاعتداء

الجنسي (ST/SGB/2003/13) المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويجرى على نحو مستمر استعراض قواعد حظر التجول المتضمنة لقائمة الأماكن الواقعة خارج الحدود المسموح بها لمركبات الأمم المتحدة أن تغطي جميع المواقع التي بها وجود رئيسي للأمم المتحدة.

٥٦ - ويضع فريق السياسات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين التابع للبعثة للامسات الأخيرة على مدونة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لقواعد السلوك بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ويشترك في الشبكة القطرية المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما مجموعه ١٧٧ موظفا مدنيا و ٣٢٥ من الأفراد العسكريين في مجال الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ووضعت خطة تدريب للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تشمل دورات تدريب وتوعية للموظفين الجدد، ودورات لتجديد المعلومات في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتعكف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا على تعيين موظفين لوحدة سلوك الموظفين التابعة لها.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ التحقيق في ثلاث حالات تلتقتها البعثة تضمنت مزاعم بسوء السلوك الجنسي. ولا يزال مكتب خدمات الرقابة الداخلية يواصل التحقيق في إحدى هذه الحالات، بينما أكمل التحقيق في الحالتين الأخريين اللتين كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحقق فيهما. وثبت في إحدى الحالات أن المزاعم التي أبلغ عنها لا تستند إلى أي أساس، بينما تأكدت المزاعم في الحالة الثانية. وتقوم حاليا إدارة عمليات حفظ السلام باستعراض تقرير البعثة عن نتائج هذه التحقيقات.

رابع عشر - أمن الموظفين

٥٨ - استمرت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في إيلاء عناية خاصة لتحسين أمن الموظفين. وما فتئت الأنشطة الإجرامية، بما فيها قطع الطرق، في تصاعد، وقد تضرر من بعضها موظفو الأمم المتحدة. وقد قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن نشر الوحدات لمراقبة المناطق الحساسة، بإعادة تنشيط فريق طوارئ أمني لمراقبة مصادر التوتر الممكنة التي قد تتضرر منها حياة وتنقل موظفي الأمم المتحدة في مناطق مختلفة.

٥٩ - ويكتسي انتقال البعثة إلى مجمع مقر متكامل، يجري حاليا تجديده، أهمية قصوى لأمن الموظفين في أبيدجان ومهام تنسيق الاستجابة للتهديدات المحتملة للأمن عموما. ومن المؤسف، أن أعمال تجديده المبنى المختار لهذا الغرض قد شهدت تأخرا كبيرا نتيجة للصعوبات

التي واجهت الحكومة في دفع المبالغ للمتعاقد حسب الجدول الزمني المتفق عليه. ويجرى حاليا استكشاف الخيارات من أجل تسهيل شغل المجمع الجديد في أقرب وقت ممكن.

خامس عشر - ملاحظات

٦٠ - رغم الجهود المحمودة التي يبذلها وسيط الاتحاد الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، بتأييد قوي من الأمم المتحدة، لم تحرز عملية السلام في كوت ديفوار، ولا سيما تنفيذ اتفاق بريتوريا، سوى تقدم طفيف. وعلاوة على ذلك، ما زالت الفجوة سحيقة بين موقف الرئيس غباغبو وحزبه الحاكم، من ناحية، ومواقف قوى المعارضة، من ناحية أخرى. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن وساطة الاتحاد الأفريقي تعتبر أن العقوبات المتبقية أمام تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي واتفاق أكرا الثالث واتفاق بريتوريا قد أزيلت. وتشعر الوساطة أنه رغم الشك الذي ساور الكثيرين في المجتمع الدولي إزاء موقف الرئيس غباغبو في الماضي، فإن الرئيس الآن ملتزم بإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه بلده. بيد أن القوى الجديدة لم تنفذ ما تعهدت به من التزامات. ونصحت الوساطة أيضا مجلس الأمن بألا يفرض جزاءات موجهة ضد أفراد في هذه المرحلة من عملية السلام، لأن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبا على جهودها، بل أن ينظر في إمكانية اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يعيقون تنفيذ الاتفاقات التي وقعوها بأنفسهم. وفي الوقت ذاته، فإن الوساطة ترى أن إنعدام الثقة بين القيادات الإيفوارية ما زال يعوق طريقة التفاعل فيما بينهم. ومن واجب القادة الإيفواريين، شأنهم شأن الكثيرين قبلهم، أن يسعوا إلى تجاوز الإرث الموصول من انعدام الثقة، وأن يبادروا إلى إجراء حوار حقيقي متواصل.

٦١ - وفي غضون ذلك، عبّر غيلوم سورو في رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس وجهها إليّ عن شكوكه القوية في حياد الوساطة، مشيرا إلى أنه يلزم، في المرحلة الراهنة من عملية السلام، تحقيق "انتقال سياسي" سيتعين أن تُناقش إجراءاته العملية ضمن إطار أشمل من الإطار التي توفره الوساطة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلنت المعارضة السياسية، في أبيدجان، أنه سيكون من المستحيل إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، مشددة على الحاجة إلى مرحلة انتقالية يتخلى أثناءها الرئيس غباغبو عن السلطة. وعلاوة على ذلك، أعرب قادة المعارضة السياسية الرئيسيون، بمن فيهم السيدان بيديه وواتارا، في رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر وجهوها إليّ، عن دهشتهم للتقييم الذي اضطلع به الرئيس غباغبو لما هو مطلوب منه في إطار اتفاق بريتوريا.

٦٢ - وهكذا، تجد كوت ديفوار نفسها مرة أخرى في مفترق طرق، وتواجه تحديات حسام ماثلة أمامها. وفي ظل الظروف الراهنة، لن تجرى الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كما يقتضي الدستور الإيفواري. ونتيجة لذلك، يجب إيلاء العناية على وجه

الاستعجال، لإدارة مرحلة ما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتحضير لانتخابات حرة، نزيهة وشفافة، تحظى نتائجها بقبول الجميع. وسيلزم أن تتفق الأطراف على جدول زمني واقعي للاستجابة للمعايير المرجعية الرئيسية في العملية الانتخابية. وعلى وجه الخصوص، سيلزم، الآن بعد توافق قانوني الجنسية والهوية مع اتفاق لينا - ماركوسي، تخصيص ما يكفي من الوقت لعملية تسجيل الناخبين من أجل ضمان إجرائها بطريقة ذات مصداقية. ومما يكتسي أهمية حيوية، في تلك الأثناء، إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة المعاد تشكيلها، دون مزيد من التأخير. ومن الواجب أيضا اتخاذ خطوات عاجلة لتفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها في ذات الوقت الذي تستمر فيه أعمال التحضير للتجمع الأولي بالثكنات للمقاتلين التابعين للقوى الجديدة.

٦٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، قد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر في اتخاذ إجراءات حاسمة ضد أولئك الذين يحاولون عرقلة تنفيذ هذه الأحكام الرئيسية وغيرها من أحكام اتفاق بريتوريا، ولا سيما عن طريق فرض الجزاءات المحددة الهدف التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). لقد حان الوقت للأطراف الإفوارية أن تتحمل مسؤولياتها بشكل لا لبس فيه. لذا، فيني أرحب بقرار رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) القيام بزيارة كوت ديفوار في غضون الأسابيع القادمة.

٦٤ - وخلال اجتماع استثنائي عقد في نيويورك، في ١٤ أيلول/سبتمبر، على هامش الجمعية العامة، عهد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمسؤولية تحديد كيفية التغلب على الجمود الذي تعاني منه عملية السلام في كوت ديفوار حاليا. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا طارئا قبل نهاية أيلول/سبتمبر وتقدم تقريرا بذلك الشأن إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اجتمعت، في نيويورك، برئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا، أوباسانجو وبرئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، لمناقشة آفاق المستقبل في كوت ديفوار. واتفقنا على الحاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها في كوت ديفوار. واتفقنا أيضا على أنه ينبغي للأطراف أن تجري من جديد حوارا حقيقيا مافتئت تتأكد الحاجة إليه، وأن تشرع، دون تأخير، في تفكيك الميليشيات ونزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وفي إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعترم الأمم المتحدة مواصلة العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مساعدة شعب كوت ديفوار على تحقيق تسوية سلمية ودائمة للأزمة.

٦٥ - وفي هذه الأثناء، فإني أحض جميع الأطراف الإفوارية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعاون تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين المشاركين في تسوية الأزمة في كوت ديفوار. وسواصل المجتمع الدولي، من جانبه، رصده عن كتب لأقوال وأفعال جميع القادة الإفواريين في هذا المنعطف الحرج من عملية السلام.

٦٦ - ومن الجوهرى أيضا أن يظل الشركاء الدوليون لكوت ديفوار متمسكين بعملية السلام. وسيلزم أن يوفر المجتمع الدولي قدرا كبيرا من المساعدات المالية، ولا سيما من أجل عمليات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات، فضلا عن دعم العمل الذي يقوم به الممثل السامي المعني بالانتخابات. وعليه، فإني أحث جميع الجهات المانحة المحتملة والمؤسسات المتعددة الأطراف على التبرع بسخاء لهذه المجالات الرئيسية وعلى دعم الجهود الجارية لتلبية احتياجات السكان ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، فضلا عن عملية الانتعاش والتنمية طويلة الأجل في كوت ديفوار.

٦٧ - ويساورني قلق بالغ إزاء تدني مستوى التصميم الذي أبدته الحكومة والقوى الجديدة على مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أو أولئك المسؤولين عن التحريض على العنف والكراهية وإذكاء التوترات بين المجموعات العرقية. وكما شددت على ذلك المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال زيارتها لكوت ديفوار في تموز/يوليه، ينبغي التأكيد على المسؤولية الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان حتى يتسنى التصدي لثقافة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، فإني أحث حكومة كوت ديفوار على التعجيل بإكمال التحقيقات في أحداث دويكوي التي وقعت في أيار/مايو وأحداث أنياما وأغبوفيل التي وقعت في تموز/يوليه وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. وأهيب بمجلس الأمن أيضا أن ينظر، على وجه الاستعجال، في تقرير لجنة التحقيق الدولية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار الذي يغطي الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي أحلته إلى المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٦٨ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص، السيد بيير شوري، وبالموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على جهودهم الدؤوبة في توطيد البحث عن سلام دائم في كوت ديفوار، فضلا عن الممثل السامي المعني بالانتخابات، أنتونيو مونتيرو. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية والإغاثية والمأخين الشائين، والبلدان التي تسهم بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مساهمتهم في عملية السلام.

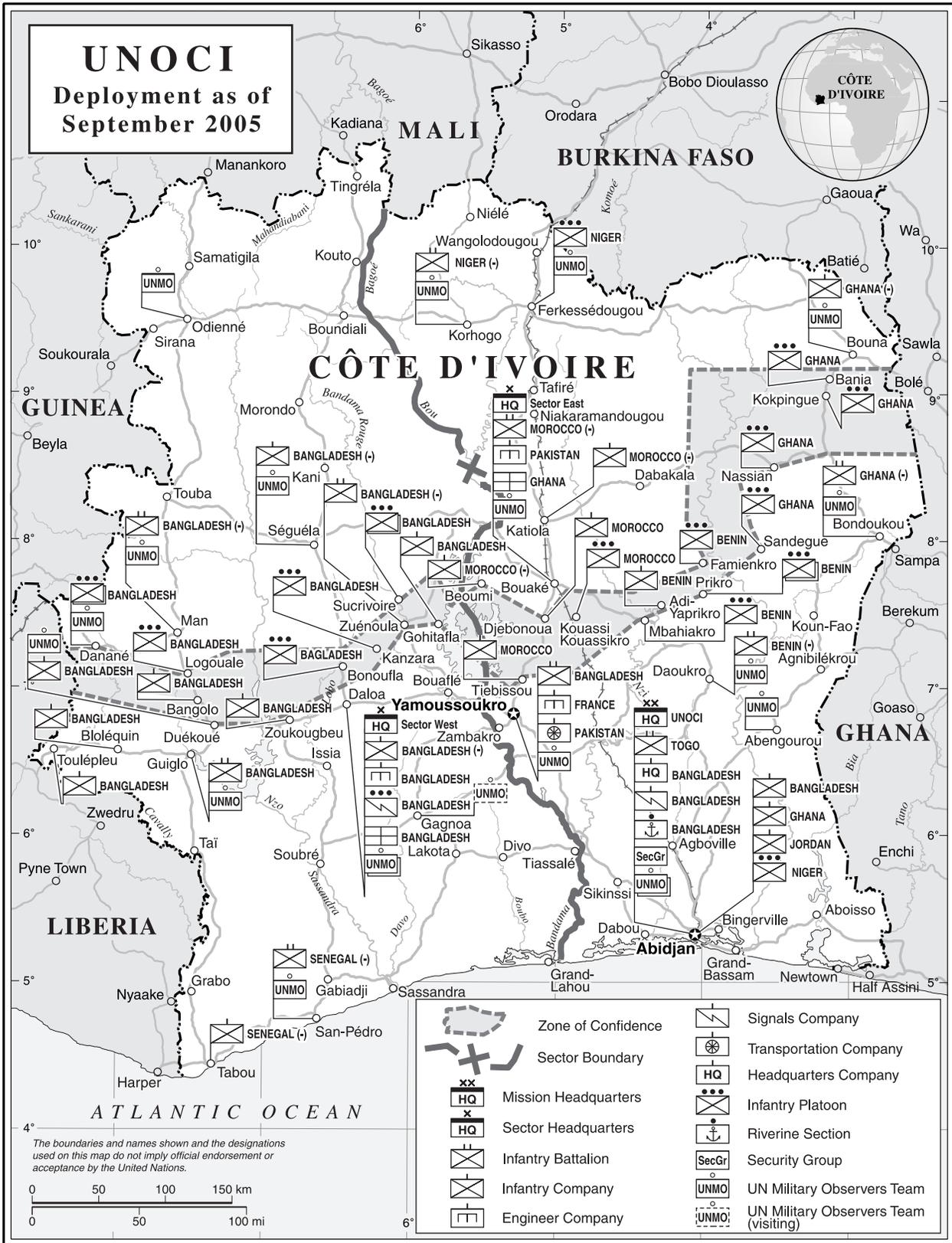
مرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري		أفراد الشرطة
		ضباط الأركان	القوات	
الاتحاد الروسي	١١			صفر
الأرجنتين				٣
الأردن	٧	١٠	٢٠٠	٢٥٢
إكوادور	٢			صفر
أوروغواي	١	١		١١
أوغندا	٢	٢		صفر
أيرلندا	٢			صفر
باراغواي	٩	٢		صفر
باكستان	١٠	١١	٣٦٤	صفر
البرازيل	٤	٣		صفر
البرتغال				١
بنغلاديش	١٠	٨	٣٠١٨	٧
بنن	٦	٣	٣٠٥	١٦
بولندا	٢			صفر
بوليفيا	٣			صفر
بيرو	٣			صفر
تركيا				٢٤
تشاد	٣			٤
توغو	٦	٤	٢٩٢	١
تونس	٢	١		صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى				٣
الجمهورية الدومينيكية	٤			صفر
جمهورية مولدوفا	٤			صفر
جيبوتي				٢٢
رومانيا	٥			صفر
زامبيا	٢			صفر
سري لانكا				١

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري		أفراد الشرطة
		ضباط الأركان	القوات	
السلفادور	٣			٣
السنغال	٨	٩	٣١٣	٢٣
صربيا والجبل الأسود	٣			٣
الصين	٧			٧
غامبيا	٥	١		٦
غانا	٦	٦	٣٩٧	١
غواتيمالا	٥			٥
غينيا	٤			٤
فرنسا	٢	١٦	١٧١	١٠
الفلبين	٣	١		٤
الكامبيون				٥٠
كرواتيا	٣			٣
كندا				١٠
الكونغو	٥			٥
كينيا	٥	٤		٩
لبنان				٢
المغرب	١	٣	٧٣١	٧٣٥
ناميبيا	٣			٣
نيبال	٣			٣
النيجر	٦	٣	٣٦٤	٢٠
نيجيريا	٥			٣
الهند	٧			٧
اليمن	٥			٥
المجموع	١٨٧	٨٨	٦ ١٥٥	٦ ٤٣٠

UNOCI Deployment as of September 2005



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

